العرب
الثلاثاء 2021/11/16
السنة 44 العدد 12242

ميليشيات غرب ليبيا ترفض ترشح سيف الإسلام القذافي للرئاسة وتتوعد بالحرب

خليفة حفتر يستعد لتقديم ترشحه وسط تحذير من خطورة تأجيل الانتخابات

أثار ترشّح شخصيات سياسية تنتمي إلى النظام السابق للسباق الرئاسي في ليبيا جدلا سياسيا واسعا، حيث رفضت ميليشيات الغرب الليبي هذه الخطوة وهددت بإعلان الحرب. وتصاعدت حدة التوتر أكثر بعد بروز أنباء عن استعداد القائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفتر تقديم ترشحه بعد جمع التزكيات، فيما حذّر مراقبون من تغليب سيناريو تأجيل الاستحقاق الانتخابي على إرساء السلم والاستقرار في البلاد.

ترشح سيف الإسلام القذافي يؤجج الأوضاع في ليبيا

طرابلس – سارعت ميليشيات غرب ليبيا إلى إعلان رفضها ترشّح سيف الإسلام القذافي، ابن الرئيس الليبي السابق الراحل معمر القذافي، للانتخابات الرئاسية المرتقبة بالبلاد نهاية العام الجاري، متوعدة بالتصعيد المسلّح وإعلان الحرب، في وقت يستعد فيه القائد العام للجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر لتقديم أوراق ترشحه، وسط تحذير متواصل من خطورة تأجيل الانتخابات.

وأعلن ما يعرف بـ"قادة وثوار مدينة الزاوية"، رفضهم ترشح سيف الإسلام القذافي، والقائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفتر، معتبرين "وجود مؤامرة تحاك ضد ثورة السابع عشر من فبراير 2011".

وحذر ثوار الزاوية في بيان مصور الليبيين والمجتمع الدولي من إجراء هذه الانتخابات، وقالوا إنها "ستعود بنا إلى الدائرة الأولى وستنتج عنها حرب ضروس لا يعلم نتائجها، ولن تبقي ولا تذر"، مؤكّدين أنهم قد يسمحون بإجرائها شرط أن تكون وفق قاعدة دستورية متفق عليها، ومشددين على أنهم "لن يسمحوا بفتح المراكز الانتخابية داخل المدينة إلا وفق هذه الشروط".

سامي الساعدي

كل من يؤيّد قانون الانتخابات يساهم في عدم استقرار ليبيا

وطالبوا المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بعدم قبول ترشح سيف الإسلام والمشير خليفة حفتر، محملين إياها المسؤولية القانونية، علاوة على "رفضهم دور العديد من الدول الداعمة للعملية الانتخابية".

ورفض مجلس حكماء وأعيان مصراتة ترشح من قال إنه "أجرم في حق الليبيين، والصادرة بحقه أوامر قبض من السلطات القضائية المحلية، ومحكمة الجنايات الدولية".

واعتبرت ميليشيات غرب ليبيا أن المفوضية العليا للانتخابات "تجاهلت كل المطالب المعارضة لقانون الانتخابات، وفتحت أبواب مراكزها لقبول ترشح سيف الإسلام وحفتر، وتلاعبت بالعملية الانتخابية لمصلحة أطراف معينة".

وأكد حكماء مصراتة رفضهم إجراء العملية الانتخابية دون التوافق على قاعدة دستورية يمكن أن تكون أساسا لعملية انتخابية ناجحة ونزيهة، داعين إلى التظاهر وتنظيم الحركات والملتقيات الهادفة إلى إفشال الانتخابات.

وأعلنت الجماعة الليبية المقاتلة المدرجة على قوائم الإرهاب عن رفضها ترشح سيف الإسلام القذافي والمشير خليفة حفتر للرئاسة، مؤكدة أن "كل من يؤيد ترشحهما يساهم في عدم استقرار ليبيا".

ودوّن القيادي في الجماعة الليبية المقاتلة سامي الساعدي على صفحته بفيسبوك أن "كل من يؤيد قانون عقيلة وعبث المفوضية من داخل ليبيا أو من خارجها، أو يؤيد ترشح المطلوبَين في جرائم الحرب يساهم في عدم استقرار ليبيا".

واستعرضت ميليشيات مسلحة في مدينة الزنتان (غرب) آلياتها العسكرية، ردا على إعلان ترشح سيف الإسلام للانتخابات الرئاسية، معلنة رفضها ترشحه.

وقالت مصادر عسكرية ليبية "إن الميليشيات استعرضت أسلحة ثقيلة عبارة عن دبابات وعربات المدافع الرشاشة، فضلا عن منظومة الدفاع الجوي بانتسير الروسية الصنع، والمئات من المسلحين".

وأشارت في تصريحات صحافية إلى أن تلك الميليشيات "أغلقت المراكز الانتخابية بمدينة الزنتان، وأكدت رفضها إقامة الانتخابات بعد ترشح سيف الإسلام القذافي".

والأحد تقدم سيف الإسلام القذافي بملف ترشحه للانتخابات الرئاسية إلى فرع مقر مفوضية الانتخابات في مدينة سبها (جنوب)، ما أثار ردود فعل غاضبة من عناصر الميليشيات المسلحة.

وأعلنت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات الليبية، رسميا، قبول أوراق سيف الإسلام القذافي، بعد استكماله كافة الأوراق القانونية لذلك.

وقالت المفوضية في بيان صادر عنها " تقدم بمستندات ترشحه إلى مكتب الإدارة الانتخابية سبها، مستكملا جميع المصوغات القانونية بحسب القانون رقم 1، الصادر عن مجلس النواب بشأن انتخاب رئيس الدولة، كما استلم المرشح سيف الإسلام القذافي بطاقته الانتخابية من المركز الانتخابي المسجل به، وهو الجمهورية ورقم المركز 21021 بمدينة سبها".

وتستعد شخصيات سياسية وعسكرية ليبية لتقديم ترشحها للانتخابات المزمع إجراؤها في الرابع والعشرين من ديسمبر القادم، وسط دعوات ليبية ودولية إلى ضرورة التمسك بهذا الموعد.

وقال مصدر عسكري بالجيش الليبي "إن قائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر سيتوجه الثلاثاء لتقديم أوراق ترشحه للانتخابات الرئاسية، بعد جمع التزكيات اللازمة لترشحه، وذلك بعد نحو شهرين على توقفه عن أداء مهامه".

وذكرت مصادر إعلامية وجود مفاوضات مع رئيس البرلمان عقيلة صالح الذي ينوي تقديم ترشحه، من أجل إقناعه بالانسحاب وفسح المجال أمام حفتر ودعمه، حتى لا تتشتت أصوات إقليم برقة.

ويمتلك قائد الجيش شعبية كبيرة في الجهة الشرقية تؤهله لأن يكون مرشحا ومنافسا بارزا على رئاسة البلاد في الانتخابات المقبلة، اكتسبها من خلال الدعم القبلي وجهوده في مكافحة الإرهاب وتحرير شرق البلاد وحقول موانئ النفط من الجماعات المتشددة والتنظيمات الإرهابية.

وانطلقت عدة حملات شعبية لتجميع تزكيات لترشيح القائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفتر للرئاسة، فيما ذكرت مصادر إعلامية أن إجمالي التزكيات التي تم جمعها حتى الآن فاقت ثمانمئة ألف توقيع.

وتتمسك أطراف دولية وعربية بضرورة إجراء الانتخابات في موعدها المحدد في الرابع والعشرين من ديسمبر القادم، محذرة من خطورة تأجيلها وتداعياتها على الاستقرار في ليبيا.

ودعا البرلمان العربي الأطراف الليبية إلى الالتزام بالجدول الزمني للانتخابات الرئاسية والبرلمانية الليبية، المقرر عقدها الشهر المقبل.

وحذر في بيان له الأحد، اطلعت "العين الإخبارية" على نسخة منه، من خطورة تداعيات تأجيل الانتخابات على سيادة ليبيا، موضحا أن "إجراء الانتخابات الليبية في موعدها من شأنه أن يعزز سيادة ليبيا وتمكين الحكومة من التعامل مع القضايا الأساسية للأمن والاستقرار وتحقيق تطلعات الشعب الليبي".

وشدد على ضرورة بدء انسحاب المرتزقة والقوات الأجنبية من ليبيا في أقرب وقت ممكن، وهو ما من شأنه تعزيز الثقة بين الفصائل الليبية.

ومنذ إعلان مفوضية الانتخابات في ليبيا الأسبوع الماضي فتح باب الترشح للانتخابات الرئاسية والبرلمانية، أعلن سياسيون وشخصيات عامة ليبية عزمهم على الترشح.

إسبانيا تواصل إعادة ترحيل المهاجرين إلى الجزائر

مدريد – شرعت السّلطات الإسبانية في إعادة ترحيل العشرات من المهاجرين الجزائريين غير النظاميين إلى الجزائر، بعد فترة من البحث مع الجزائر على الطّريقة الأمثل للتّعامل مع وصول أفواج من المهاجرين إلى مدنِ شبه الجزيرة الإيبيرية.

وبدأت سلطات مدريد في إعادة مهاجرين جزائريين كانوا قد وصلوا إلى السواحل الإسبانية بالقوارب في الأشهر الأخيرة.

ونظمت وزارة الداخلية الإسبانية أول رحلة إلى ميناء الغزوات شملت مئة شخص، وبدأت محادثات مدريد مع الجزائر تُؤتي ثمارها، من أجل مضاعفة عدد الرّحلات البحرية التي تضم أكثر من أربعين مهاجرا كل أسبوع، بعد حصول إسبانيا على إذن من الجزائر بترحيل أفواج المهاجرين.

وينتظر قرابة أحد عشر ألف جزائري على اختلاف الأعمار مصيرهم في الترحيل من مراكز الاحتجاز الإسبانية الموزعة على طريفة، بالماس، مورسيا، مالقا، اليكانتي وفالنسيا، فيما تم نقل العشرات في الفترة الأخيرة إلى أجزاء أخرى من شبه الجزيرة الإيبيرية خوفا من عدوى فايروس كورونا.

وكانت وزارة الداخلية الإسبانية قد نشرت في سبتمبر الماضي، وثيقة تؤكد لجوء قسم الاقتصاد والممتلكات بوزارة الداخلية إلى إبرام صفقة مع شركة النقل البحري "ترانسديبارنيا" للبدء في ترحيل العشرات من المهاجرين غير الشرعيين الجزائريين إلى الجزائر على شكل دفعات على متن ثلاث بواخر مؤجرة ترسو بموانئ غرب البلاد وهي مستغانم، الغزوات ووهران.

وتحدثت الوثيقة عن رصد ما قيمته مئتي ألف أورو (228.79 ألف دولار) لتأمين رحلة واحدة من أصل عدد الرحلات المتوقع أن تتمّ من موانئ إسبانية إلى أخرى جزائرية عن طريق بواخر مؤجرة استفادت منها شركة "ترانسديبارنيا".

وأدّى غلق الحدود الناجم عن انتشار وباء كورونا، إلى عرقلة مخطّط إرجاع الآلاف من المهاجرين، لكن فرناندو غراندي مارلاسكا وزير الداخلية، أكّد في لقاء مع صحيفة لاراثون الإسبانية أنّ "هناك هدفين واضحين: مضاعفة عمليات الترحيل إلى الجزائر، وتعزيز التعاون مع هذا البلد على وجه الخصوص من أجل إبطاء عمليات الهجرة السرية".

وشهدت سواحل الجزائر في الفترة الأخيرة ارتفاعا لافتا في ظاهرة الهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى سواحل المغرب وموريتانيا وحتى السينغال، وهو ما قاد وزير الداخلية الإسباني إلى زيارة بعض البلدان منها الجزائر من أجل تكثيف التعاون معها لإيجاد حلول لهذه الظاهرة التي أخذت أبعادا مقلقة بالموازاة مع الأزمة الصحية العالمية.

نسبة البطالة في تونس ترتفع إلى مستويات غير مسبوقة

الفشل السياسي في إدارة الشأن العام والجائحة الصحية يعمقان الأزمة

خالد هدوي

تونس – ارتفعت نسبة البطالة مع نهاية العام الحالي في تونس إلى مستويات غير مسبوقة، بسبب ما اعتبره مراقبون سوء تعامل السلطات مع ملف التشغيل، وتداعيات الأزمة الصحية العالمية في السنتين الأخيرتين.

وقال معهد الإحصاء الحكومي في تونس الاثنين إن نسبة البطالة سجلت ارتفاعا بـ0.5 نقطة إلى حدود شهر أكتوبر الماضي، لتبلغ 18.4 في المئة مقابل 17.9 في المئة خلال الثلاثي الثاني من السنة، وهي أعلى نسبة بطالة تسجل خلال العامين الماضيين.

وبحسب بيانات المعهد، ارتفعت نسبة البطالة منذ بداية السنة الحالية من 17.8 في المئة خلال الربع الأول إلى 18.4 في المئة حاليا، مقابل نسبة لم تتعد 16.2 في المئة خلال الفترة ذاتها من سنة 2020.

وعزا خبراء الاقتصاد ارتفاع نسبة البطالة بالبلاد إلى تداعيات الأزمة الصحية الناتجة عن انتشار فايروس كورونا، الذي ساهم في إحالة عدد من العمال على البطالة، فضلا عن ضعف سياسات الدولة في التعامل مع ملف التشغيل ووضع استراتيجيات لذلك.

هرمنا من الانتظار بحثا عن فرصة عمل

وأفاد الخبير الاقتصادي حسن بن جنانة بأن "الجائحة الصحية تبعا لانتشار وباء كورونا زادت في عدد العاطلين، واضطرت عدة مؤسسات اقتصادية إلى تسريح عدد من العمال بسبب الإفلاس".

وأضاف لـ"العرب" أن "منظومة التعليم غير متطابقة مع سوق الشغل، ولا بدّ أن تفكر الدولة في منظومة تعليم متطابقة مع سوق الشغل وتخصص عدد خرجي الجامعات وفق الطلب"، مشيرا إلى "ضرورة وجود مخطط اقتصادي شامل لإرجاع الدورة الاقتصادية".

وتابع "المساعدات الاجتماعية التي تقدمها الدولة لخرجي التعليم العالي تجعلهم يرفضون أي عرض شغل لا يتوفر على مرتبات مقنعة".

ولم يتفاجأ مراقبون بارتفاع عدد العاطلين عن العمل في تونس، مفسرين ذلك بفشل الحكومات المتعاقبة منذ 2011 في إدارة الشأن العام وحل مشاكل التونسيين، وفي مقدمتها التشغيل.

وقال منذر ثابت المحلل السياسي إن "ارتفاع نسبة البطالة متوقع جراء التقاطع بين مؤثرين، وهما سوء الحوكمة وأداء الطبقة السياسية بعد 2011، وسوء إدارة الأزمة الصحية، خاصة في علاقة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة".

وأضاف لـ"العرب" أن "الاقتصاد التونسي يحتاج إلى إنعاش بقرار شجاع، عبر تشجيع المبادرة وتسهيل الإجراءات، فضلا عن تحفيز الدولة على المزيد من الاستثمار".

وأكد ثابت أن "من أهم شروط الاستثمار توفير مناخ سياسي مستقر وواضح، وتحرير الاستثمار من الجهاز البيروقراطي".

واعتبر أن "لقاء الحكومة واتحاد الشغل مؤشر إيجابي يمكن أن يتحول إلى عقد اجتماعي من أجل الإنقاذ، كما يمكن للرئيس التونسي قيس سعيّد أن يمسك بهذه الورقة لخلق مناخ موضوعي مشجع على الاستثمار وحل مشاكل التشغيل".

وذكرت البيانات أن بطالة الإناث صعدت إلى 24.1 في المئة خلال الربع الثالث من 2021 مقابل 22.8 في المئة خلال الربع ذاته من السنة الماضية، مقابل بلوغ بطالة الذكور 15.9 في المئة هذا العام أي بفارق 3 نقاط عن السنة الماضية، التي لم تتجاوز فيها بطالة الذكور في الربع الثالث من السنة 13.5 في المئة.

ولا تزال المستويات العالية للبطالة أحد أهم أسباب الحراك الاجتماعي في البلاد، وسط تحذيرات من تعكر المناخات نتيجة غياب حلول اقتصادية لاحتواء العاطلين عن العمل وخلق مواطن شغل جديدة.

حسن بن جنانة

لا بد أن تفكر الدولة في منظومة تعليم متطابقة مع سوق الشغل

منذر ثابت

ارتفاع نسبة البطالة متوقع بسبب سوء الحوكمة بعد 2011

ويحول ضعف النمو الاقتصاد في تونس دون خلق فرص عمل جديدة، حيث يتواصل تعثر القطاعات الرئيسية في استعادة نموها، ولاسيما قطاعي السياحة والفوسفات.

والأحد قال سمير سعيد، وزير الاقتصاد والتخطيط التونسي، "إن بلاده بصدد إعلان خطة الإنعاش الاقتصادي 2023 – 2025، ويأتي ذلك فيما تجد الدولة صعوبة في الخروج من أزمة مالية عميقة".

وأكد وزير الاقتصاد والتخطيط، وفقا لوكالة "رويترز"، أن "مراجعة منظومة الدعم، وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية والقطاع العام، ومواصلة تحسين وترشيد السياسات الجبائية، تعتبر من بين الإصلاحات التي من شأنها أن تعيد التوازن المالي للدولة".

وسبق أن أكد محافظ البنك المركزي التونسي مروان العباسي أن البنك يتعاون حاليا مع وزارتي المالية والاقتصاد لوضع خطة لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، للتحكم في عجز الميزانية ومواجهة الضغوط التضخمية والصعوبات المالية والاقتصادية التي تعرفها البلاد.

وقال العباسي في مداخلة له، خلال الجلسة العامة الثانية والأربعين للغرفة التونسية – الألمانية للصناعة والتجارة "إن الخروج من الأزمة الحالية لن يكون سهلا ولا وشيكا، نحن فوتنا الكثير على مستوى الاستثمار والادخار، مما يجعل تضافر جهود مختلف الأطراف أمرا ضروريا أكثر من أي وقت مضى لإعداد أرضية لإنعاش الاستثمار".

وسجّل الناتج الداخلي الخام لتونس نموا بنسبة 0.3 في المئة، بالانزلاق السنوي، خلال الثلاثية الثالثة من سنة 2021.

ومقارنة بالثلاثية الثانية من 2021، فقد سجل الاقتصاد نموّا بنسبة 0.7 في المئة، بحسب مؤشرات معهد الإحصاء الحكومي.